اللزوم في النحو

اللزوم في: وجه إعرابي- حالة لفظية- معنى نحوي معين - رتبة- لزوم الإضافة- للعمل، أو الكف عنه، أو لمعمول معين

تأليف

أ.د محمد بن ناصر الشهري

أستاذ اللغويات بجامعة الملك سعود

الجزء الأول

مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أمَّا بعد:

فإن اللغة العربية لغة محكمة البناء، عميقة التكوين، متشعبة الأنحاء، ضاربة بجذورها في صميم الحكمة والإبداع.

وعلم النحو في هذه اللغة علم جليل، وواسع وعميق، ولذلك فإن دراسته بصور مختلفة، ومن جوانب متنوعة أمر نافع ومفيد.

ومن تلك الجوانب المهمة في نحو العربية جانب اللزوم في النحو - على ما سيأتي بيانه بعد قليل، وفي التمهيد أيضا بصورة أوفى- ليكون ليكون ميدانا لهذا العمل العلمي المتعلق المتعلق بنحو العربية.

والجوانب التي تبين أهمية هذا العمل متعددة، ومنها:

أولا: أن هذه النوع من الدراسة يتناول البحث في نحو العربية بطريقة مخالفة لما هو سائد من الدراسة المنهجية القائمة على دراسة النحو مرتباً حسب الأبواب النحوية، أو حسب الأدوات النحوية، أو نحو ذلك، فهذا العمل يتناول هذا العلم من جانب معين، وهو: التعرض لكثير من الخصائص، والعناصر، والحالات التي لا تجتمع -عادة- بصورة وافية ومقصودة في كتاب معين، وإنَّما تظل تلك الأمور متناثرة في ثنايا الأبواب، والفصول، والمسائل -وبخاصة الكتب المطولة، والشروح المسهبة- مع أن هذه الخصائص من الأهمية بمكان، وفي نظرنا أن عدم الإلمام بها من أعظم أسباب ظهور علم النحو صعباً متأبياً على جماهير من الباحثين، فضلا عن الدارسين من

أبناء العربية وغيرهم.

- وفي نظرنا أيضاً - أن دراسة علم النحو بهذه الطريقة الواردة في هذا الكتاب -إضافة إلى دراسة الأبواب النحوية- سيجعل علم النحو سهلاً ميسوراً، للباحثين، والدارسين من أبناء العربية ومن غيرهم.

ثانيا: أن الخطأ في الحكم اللازم -الواجب- غير مقبول، بخلاف ما كان فيه وجهان أو أكثر، فتناوله ليس بأهمية مسائل اللزوم؛ لأن المتكلم إذا استعمل أحد الوجهين أو الأوجه الجائزة لا يكون مخطئاً، غاية ما هنالك أنه قد يكون استعمل المرجوح.

ثالثا: العمل على جمع شتات هذا الموضع المنثور والمتشعب في بطون الكتب، وترتيب مسائله في هيئة متكاملة قدر المستطاع، لكي يؤتي ثماره اليانعة المرجوة منه.

وهذا الكتاب يشتمل على مقدمة، وتمهيد أوضحنا فيه معنى اللزوم في اللغة، والمراد منه في هذا الكتاب، كما يقوم كذلك على ثمانية فصول، وهي:

الفصل الأول: وتحدثنا فيه عما لزم موقعاً إعرابيّاً معيناً، وذكرنا من ذلك: ما لزم الابتداء، أو الخبرية، أو المصدرية، أو الحالية، أو الظرفية، أو النعت، أو النداء.

ثم الفصل الثاني، وهو: ما لزم حالة لفظية معينة، وتحدثنا في هذا الفصل عن: ما لزم الإتمام فلايرخم، وما لزم الإظهار، والإفراد، والإلغاء، والتخفيف، والتكرير، والتوكيد، والجمود، والحذف، والزيادة، وعدم الإسناد، وعدم الإسناد إليه، وعدم الإسناد إليه مع جواز إسناده، وعدم الإسناد مع جواز الإسناد إليه، وعدم الوصف،

وعدم الوصف به، وعدم الوصف مع جواز الوصف به، وما لزم فصله، ومطابقته.

ثم الفصل الثالث، وهو: ألفاظ لازمت معنى معيناً، وأوردنا من ذلك: ما لزم التكبير فلا يصغر، وما لزم النفي، وألفاظ ملازمة للدعاء للإنسان أو عليه، وما لزم الإبهام، والتعريف، والتنكير، والتطابق العددي بين أركان الجملة، والتطابق الدلالي.

ثم الفصل الرابع، وهو: ما لزم رتبة معينة، وجاء فيه: ما لزم الصدارة، أو التقديم، أو التأخير، ولزوم ترتيب المعمولات لعامل واحد.

ثم الفصل الخامس، وهو: ما لزم الإضافة، وهو قسمان:

الأول: ما لزم الإضافة إلى مفرد، وهو: الإضافة للاسم الظاهر فقط، أو للضمير فقط، أو إلى الضمير والظاهر على السواء. والقسم الثاني: لزوم الإضافة إلى الجمل.

ثم الفصل السادس، وهو: الملازمة بين بعض الألفاظ والعوامل لحصول العمل، أو للكف عنه، أو للعمل في معمولات معينة، وهو ثلاثة أنواع:- الأول: لحصول العمل، ومنه: ملازمة حرف لحرف، وملازمة حرف لاسم، وملازمة اسم لاسم، واسم لفعل، وحرف لفعل، وفعل لفعل. والنوع الثاني: للكف عن العمل، وهو للكف عن الرفع، وعن النصب، وعن الجر. والنوع الثالث: للعمل في أشياء معينة.

ثم الفصل السابع وهو: اللزوم في المحصور وأثره في المعنى.

ثم الفصل الثامن وهو: أثر اللزوم.

وبعد هذا كله أتبعنا هذا العمل بخاتمة لخصنا فيها أهم نتائجه، ثم

صنعنا عدداً من الفهارس الفنية اللازمة.

وأما المنهج الذي سرنا عليه في العمل في هذا الكتاب فقد كان على النحو الآتي:

١- رتبنا كثيراً من المسائل حسب ترتيب ألفية ابن مالك المشهور، وفي بعض المواضع التي لا يتسنى فيها ذلك اعتمدنا الترتيب حسب حروف الهجاء، وفي بعض آخر جعلنا الترتيب على أسس تتضح في مواطنها.

٢- عملنا على استقصاء أقوال النحويين وآرائهم في المسألة -قدر الإمكان- ثم عملنا على مناقشتها والموازنة بينها.

٣- حاولنا بيان الراجح في كل مسألة إمَّا بالدليل والتعليل معاً، وإمَّا بأحدهما.

٤- لم نثبت في هذا الكتاب إلَّا ما رجحه المحققون، وما قامت عليه الأدلة، وما ترجح لدينا أنه من مسائل اللزوم، وأمَّا ما لم يترجح لدينا أنه من مسائل اللزوم فلم نورده.

٥- حرصنا على الرجوع لأقدم المصادر وأوثقها قدر المستطاع، وذلك رغبة في تأصيل المسألة تأصيلا علميا موثقا.

٦- إذا لم ننسب قول العالم أو رأيه إلى كتاب له، فمعنى هذا أنّنا لم نجده في كتابه، أو أنه لم يتيسر لنا الرجوع إلى كتاب له، أو أن كتابه مفقود، أو أنه لا كتاب له، أو نحو ذلك.

٧- حرصنا على تركيز العبارة، والبعد عن الاستطراد والإطناب قدر الإمكان، والغرض من ذلك التركيز على إبراز المسألة مباشرة دون تطويل.

٨- حرصنا على الإكثار من إيراد الشواهد من القرآن الكريم، وما صح من الحديث الشريف، ومن الشعر، والرجز، ومن كلام العرب المنثور، وقمنا أثناء ذلك ببيان رقم الآية، واسم السورة، وخرجنا الأحاديث من مصادرها، وبيننا بحر الشعر، وقائله، وأقدم مصادرة إضافة إلى الديوان، مع بيان ما غمض من الألفاظ، وكذلك خرجنا الكلام المنثور من مصادره إن كان مثلاً أو نحو ذلك.

٩- ترجمنا لجميع الأعلام.

١٠- رتبنا المصادر حسب وفيات أصحابها.

١١- وقد صاحَبَ العملَ في هذا الكتاب صعوبات كثيرة، أهمها: سعة الموضوع وتشعبه وانتشاره؛ لأن مسائل هذا البحث لها صلة بمعظم أبواب النحو ومسائله، وهذا يقتضي الرجوع لأمهات كتب النحو وبخاصة القديمة -مع صعوبة عباراتها- وكذلك الرجوع للمطولات والشروح المسهبة، فكان لا بد من قراءتها من أولها إلى آخرها حتى يُمكن جمع كل ماله صلة بمضوع اللزوم.

وأخيرا نتوجه بالشكر والحمد لله جلّ وعلا، الذي سهل ويسر -بفضله ومَنّه- إتمام هذا العمل وإنجازه، كما نسأله جل وعلا أن يجعله من العلم النافع الذي ينتفع به.

٩- الفهرس العام للموضوعات

(الجزء الأول)

الموضوع — الصفحة

المقدمة ٥
التمهيد ١١
الفصل الأول : ما لزم موقعاً إعرابياً معيناً ١٣
التصرف الإعرابي ١٥
أولاً : الابتداء ١٥
ثانياً : الخبرية ٤١
ثالثاً : المصدرية ٤٩
رابعاً : الظرفية ٧١
خامساً : الحالية ١٢١
سادساً : النعت ١٦٣
سابعاً : النداء ١٨٣
الفصل الثاني : ما لزم حالة لفظية معينة ٢٠١
١ - الإتمام دون ترخيم ٢٠١
٢ - الإظهار ٢١٣
٣ - الإفراد ٢٣٥
٤ - الإلغاء ٣٠٨
٥ - التخفيف ٣١٣
٦ - التكرير ٣٢٢

٧ - التوكيد ٣٤٥
٨ - الجمود ٣٤٩
٩ - الحذف ٣٦٩
١٠ - الزيادة ٤٣٩
١١ - عدم الإسناد وعدم الإسناد إليه ٤٤٧
١٢ - عدم الإسناد إليه مع جواز إسناده ٤٤٩
١٣ - عدم الإسناد مع جواز الإسناد إليه ٤٥١
١٤ - عدم الوصف والوصف به ٥٤٣
١٥ - عدم الوصف مع جواز الوصف به ٤٥٩
١٦ - عدم الوصف به مع جواز وصفه ٤٦٣
١٧ - الانفصال ٤٦٥
١٨ - المطابقة ٤٨٣

(الجزء الثاني)

الفصل الثالث : ألفاظ لازمت معنى معيناً ٣
١ - التكبير فلاتصغر ٥
٢ - النفي ١١
٣ - الدعاء للإنسان أو عليه ١٩
٤ - الإبهام ٢٣
٥ - التعريف ٢٩
٦ - التنكير ٤٩
٧ - التطابق العددي بين أركان الجملة ٨١
٨- التطابق الدلالي ٨٥

الفصل الرابع : ما لزم رتبةً معينةً ٩٣
١ - الصدارة ٩٥
٢ - التقديم ١٢١
٣ - التأخير ١٣٥
٤ - ترتيب المعمولات لعامل واحد ١٧٦
الفصل الخامس : ما لزم الإضافة ٢٠١
١ - الإضافة إلى مفرد
أ - إلى الاسم الظاهر فقط ٢٠٢
ب - إلى الضمير فقط ٢٠٦
ج - إلى الضمير أو الظاهر ٢١٢
٢ - الإضافة إلى الجمل ٢٣٣
الفصل السادس : اللزوم بين بعض الألفاظ والعوامل لحصول العمل أو للكف عنه أو للعمل في معمولات معينة ٢٤٥
١ - للعمل ٢٤٦
أ - حرف لحرف ٢٤٦
ب - حرف لاسم ٢٤٨
ج - اسم لاسم ٢٥٦
د - اسم لفعل ٢٦١
هـ - حرف لفعل ٢٦٣
و - فعل لفعل ٢٦٥
٢ - للعمل في أشياء معينة ٢٦٧
القسم الأول : العمل في معمولات معينة ٢٦٧
القسم الثاني : معمولات لايعمل فيها إلَّا عامل معين دون سائر أمثاله ٢٧٦

٣ - للكف عن العمل ٢٨١
أ - عن الرفع ٢٨١
ب - عن النصب ٢٨٥
ج - عن الجر ٢٩٠
الفصل السابع : اللزوم في المحصور وأثره في المعنى ٢٩٥
الفصل الثامن : أثر اللزوم ٣١٧
الخاتمة ٣٤٥
١ - فهرس الآيات ٣٥٣
٢ - فهرس القراءات القرآنية ٣٦٩
٣ - فهرس الأحاديث ٣٧١
٤ - فهرس الآثار ٣٧٣
٥ - فهرس الأمثال ٣٧٤
٦ - فهرس الأشعار ٣٧٥
٧ - فهرس الأرجاز ٣٩٧
٨ - فهرس المصادر والمراجع ٣٩٩
٩ - فهرس الموضوعات ٤٣١